

# تحرك عاجل

## سجين رأي في حالة حرجة

تدهورت الحالة البدنية والنفسية للمدافع عن حقوق الإنسان وسجين الرأي أحمد منصور تدهوراً كبيراً، بعد أربعة أشهر من إضرابه المستمر عن الطعام احتجاجاً على ظروف احتجازه. ولم يعد قادراً على المشي دون مساعدة. كما يُحتجز في ظل أوضاع مزرية وقيّد الحبس الانفرادي منذ اعتقاله في 20 مارس/آذار 2017.

**بادر بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيرك الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان  
ولي عهد أبوظبي  
ديوان ولي العهد  
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ص.ب: 124  
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة  
الفاكس:  
تويتر: @MohamedBinZayed

سمو الشيخ، تحية طيبة وبعد.

وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية مؤخراً، فقد تدهورت الحالة النفسية والبدنية للمدافع عن حقوق الإنسان وسجين الرأي أحمد منصور إلى درجة أنه لم يعد قادراً على المشي دون مساعدة. في 7 سبتمبر/أيلول 2019، بعد أن تعدى حراس السجن بالضرب على أحمد منصور، أُضرب عن الطعام احتجاجاً على ظروف سجنه. وخلال الأسبوع الأول من إضرابه أرغموه على تناول الطعام، إلا أن أحمد منصور واصل إضرابه عن الطعام، بين 14 سبتمبر/أيلول 2019 ومنتصف يناير/كانون الثاني 2020، على الأقل، مع تناول السوائل فقط.

وجدبر بالذكر أن أحمد محتجز في الحبس الانفرادي منذ بداية اعتقاله في 20 مارس/آذار 2017. وتحظر قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) استخدام الحبس الانفرادي لفترات طويلة (لمدة تزيد عن 15 يوماً) معتبرة إياه عقوبة ترقى إلى مستوى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

في 1 يناير/كانون الثاني 2020، ذكرت وكالة أنباء الإمارات، وهي موقع الأخبار الرسمي التابع للدولة، منصور وإدانته اللاحقة كانتا جائرتين، ووصفتها بأنهما "لا أساس لهما من الصحة". هذا، وتعتبر منظمة العفو الدولية أن محاكمة أحمد منصور كانت جائرة، حيث أدين وحُكم عليه لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، بما في ذلك من خلال عمله في مجال حقوق الإنسان.

إننا نحثكم على إسقاط الحكم بإدانة أحمد منصور والإفراج عنه فوراً، ودون قيد أو شرط. ندعوكم أيضاً إلى العمل على تحسين أوضاع احتجازه، ريثما يُفرج عنه، بما يتماشى مع المعايير الدولية، وكذلك ندعوكم إلى ضمان عدم تعريضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وإتاحة سبل الاتصال بأسرته، وتلقي أي رعاية صحية تتطلبها حالته، على الفور، وبصفة منتظمة. كما ندعو السلطات الإماراتية إلى منح المراقبين الدوليين المستقلين حق الوصول إلى أحمد منصور في السجن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

## معلومات إضافية

كان أحمد منصور قد اعتُقل بمنزله في إمارة عجمان، بالإمارات العربية المتحدة في 20 مارس/آذار 2017. وبدأت محاكمته، بعد مرور عام على اعتقاله، أمام دائرة أمن الدولة بمحكمة الاستئناف الاتحادية. وفي 29 مايو/أيار 2018، حُكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام، ودفع غرامة مالية قدرها مليون درهم إماراتي (حوالي 270 ألف دولار أمريكي). كما أمرت المحكمة أيضاً بأن يُوضع تحت المراقبة لمدة ثلاثة أعوام بعد الإفراج عنه. وكان قد أُدين بتهم تضمنت الإضرار بسمعة أو هيبته أو مكانة الدولة ورموزها، و"نشر معلومات مغلوطة والإضرار بسمعة الإمارات في الخارج"، و"تصوير الإمارات العربية المتحدة كدولة خالية من القانون". كما أُتهم أيضاً بـ"التعاون مع منظمة إرهابية تعمل خارج البلاد"، إلا أنه قد برأت ساحتها من هذه التهمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. ولا يزال أحمد منصور قيد الحبس الانفرادي منذ أن اعتُقل.

وفي 17 مارس/آذار 2019، أُضرب أحمد منصور عن الطعام احتجاجاً على أوضاع احتجازه بسجن الصدر في أبو ظبي، وكذلك على محاكمته الجائرة. ثم أنهى إضرابه في منتصف أبريل/نيسان 2019 بعدما وعدته السلطات بتلبية مطالبه المتعلقة بأوضاع احتجازه. وسُمح له بعد ذلك بتلقي المزيد من الزيارات من أسرته، وبالاتصال بوالدته.

وفي 7 مايو/أيار 2019، ندد سبعة من خبراء الأمم المتحدة بأوضاع سجن أحمد منصور، وطالبوا بتوفير العلاج الطبي له، وبتحسين أوضاع احتجازه، وطالبوا كذلك إما بأن تُعاد محاكمته "بما يتفق مع الضمانات القضائية الأساسية التي ينص عليها قانون حقوق الإنسان الدولي، أو أن يُفْرَج عنه على الفور".

في 7 سبتمبر/أيلول 2019، قام أحمد منصور بالإضراب الثاني عن الطعام، بعد أن تعدى عليه حراس السجن بالضرب. وفي الأسبوع الأول من إضرابه عن الطعام، أُجبره حراس السجن على تناول الطعام. ولكن، منذ 14 سبتمبر/أيلول، استمر أحمد في إضرابه عن الطعام، ولم يتناول سوى السوائل. ولا يزال أحمد منصور محروماً من الفرائش، والوصول إلى الكتب، فضلاً عن الخروج المنتظم إلى الفناء الخارجي للسجن لممارسة الرياضة، والتعرض لأشعة الشمس. ومنذ بداية اعتقاله، في مارس/آذار 2017، باستثناء الزيارات العائلية النادرة، احتُجز أحمد منصور في الحبس الانفرادي، والتحصن الوحيد الذي طرأ على ظروف سجنه هو أن المياه الجارية في غير العزل أصبحت متاحة له في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

وأحمد منصور، مدون وشاعر وأحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان الذي حصل على جائزة مارتن إينالز المرموقة للمدافعين عن حقوق الإنسان في 2015. وهو عضو في اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش غير الحكومية، وكذلك عضو في الهيئة الاستشارية "لمركز الخليج لحقوق الإنسان". ودأب على توثيق وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006؛ وكان يدافع علناً عن حقوق الإنسان على مدونته، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفي المقابلات التي تجريها معه وسائل الإعلام الدولية؛ فأحمد منصور صديق قديم وجدير بالثقة لمنظمة العفو الدولية، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان.

وقد عملت منظمة العفو مع أحمد منصور على نحو وثيق للغاية على مدار أعوام. وحتى اعتقاله، كان أحمد أحد الأصوات المستقلة الوحيدة داخل الإمارات التي كانت لا تزال تتمتع بالشجاعة الكافية للتنديد علناً بانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

**لغة المخاطبة المفضلة:** اللغتين الانكليزية والعربية  
يمكنكم استخدام لغة بلدكم أيضاً.

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 25 مارس/آذار 2020**  
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال أردتم إرسال المناشآت بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة:** أحمد منصور (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/1590/2019/ar/>